

موجبات الموت والحياة ولو ازما ان يكون بتقدير
 الصانع ايجابا وسلبا كما هو الحق وابقضا طواع الوقت
 وكلا التقديرين ليس للطب قدر عليه فانفتحت الحاجة
 اليه قلنا لو كان الامر كذلك لكان الاكل والشرب وسائر
 ما به القوام من هذا القبيل فكان يجب تركه لان المقدر
 من بقا البدن ان كان بدونها فلا فائدة في تقاطعها
 وبها لزوم الكل باطل بل هي تقادير علق الامر عليها كما في
 محله فكذا الطب وبيجات السنة عن ارباب النوايس
 فقد قال عليه الصلاة والسلام تداوا فان الذي
 انزل الداء انزل الدواء وما من داء الا وله دواء اليه
 غير ذلك فقيل له ايدفع الله والعقد فقال عليه
 الصلاة والسلام الدوام من العقد اذا عرفت هذا
 فمن الواجب علينا ان نبدا في تدبير الصحة من اول
 الوجود فنقول لا خلاف في ان وجود النوع اولا كان
 بحكم الاختراع وقد عرفت الكلام فيه فاذا الصحة اما
 ان تحفظ بحسب بقا نفس الشخص او بالنظر في ايجاد
 النوع ولا زيادة في الثاني على الاول سئل الكلام في قوله
 الما

الما وصفة القاية في الارحام وماذا يجب له الى ان يخرج
 ثم بعد الخروج يتعد الامران الى انحلال الوجود فلترتب
 ذلك اولا فالاعلى النظم الطبيعي **البحث الثاني**
 في اول اجراء التخلق وهو المني وكيفية صحته التي ان
 يكون صالحا للانفقاء وقد وقع الاجماع على انه يكون
 من خالص الغذاء او اصح ما فيه سواء كان الغذاء كله
 جيدا ام لا وانما ينفصل من هضم العروق بعد اسبوعين
 وسبعين ساعة من تناول الغذاء المقدر المستخرج
 فعليه تكون صحته بحسب صحة الغذاء واستمداد
 على كونه مما ذكر انحلاله قوي البدن بخروجه وان قتل
 فوق انحلالها بغيره من انواع الاستفراغ وان كثر
 وان احتباسه موجب للقوت مالم يعسد فيوجب
 امراضا رديئة في القاية لتعلقه بادراس الاعضاء وقد
 اختلفوا في شأنه فقالت طائفة بانه مختلف الاجزا
 مشبه المراج يخرج من كل عضو فيكون فيه اللحم
 والعظم والغشا وغيرها والاتحدت اجزا والبدن
 والمد واستخرج بعض الاعضاء دون بعض وهو باطل